مذكرة مفاهيمية

ورشة عمل حول "التحديات الناشئة في قطاع التعليم والتدريب الفني والمهني واتجاهات تنمية القدرات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"

11-14 يناير 2021

12:00- 15:00 حسب التوقيت المحلي لإسطنبول، (غرينيتش +3)

الخلفية

أطلق سيسرك برنامج منظمة التعاون الإسلامي للتعليم المهني والتدريب لصالح البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (OIC-VET) عام 2009 بهدف دعم وتكميل الجهود التي تبذلها هذه البلدان في سبيل تجاوز التحديات والمعيقات القائمة في مجال التعليم والتدريب الفني والمهني (TVET). ويروم هذا البرنامج النهوض بجودة أنظمة التعليم والتدريب الفني والمهني في دول المنظمة، وهو الأمر الذي سيساهم في تنمية اقتصاداتها وقدراتها التنافسية.

وتعرض خارطة الطريق الاستراتيجية لبرنامج منظمة التعاون الإسلامي في مجال التعليم والتدريب الفني والمهني لفترة 2020-2025[1] آلية ناجعة وعملية لتنفيذ ورصد وتقييم الأنشطة المتعلقة بهذا المجال من خلال مواءمتها مع الاستراتيجيات الطويلة الأجل المنصوص عليها في الوثيقة. وتحدد خارطة الطريق أربع مجالات للتعاون وعددا من أساليب التنفيذ التي تساهم في تحقيق أهداف برنامج منظمة التعاون الإسلامي للتعليم المهني والتدريب لصالح البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (OIC-VET).

ويعتبر موضوع تعليم المدرسين في مجال التعليم والتدريب الفني والمهني من مجالات التعاون التي تحظى بالأولوية في خارطة الطريق، وذلك بحكم الدور المهم الذي يلعبه المدرسون في تسليح طلابهم بالمواد المعرفية اللازمة وأحدث المهارات. كما تشدد خارطة الطريق على أهمية التنمية المستمرة لقدرات المدرسين بالتعاون مع الجهات الفاعلة المعنية، وهذا ما يساهم في النهوض بجودة التعليم والاستجابة لمتطلبات سوق العمل السريع التغير.

الأساس المنطقي

أحدث التقدم التكنولوجي ثورة على مستوى العالم وهذا ما غير ملامح مختلف جوانب حياتنا، وقطاعي التعليم والتدريب ليسا استثناء من هذا التأثير. لكن مع تفشي جائحة كوفيد-19 برزت بوضوح الصعوبات القائمة على مستوى الدمج الفعال للتكنولوجيات الحديثة في هذين المجالين. ومعلوم أن مستوى هذه التحديات يختلف من بلد لآخر، فالعديد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي التي بادرت بإيجاد حلول رقمية أو تكييفها في مناهجها، بدرجات متفاوتة من النجاح، لكن بعضها لا تزال تواجه صعوبات في توفير الاحتياجات الأساسية لتحقيق هذا التحول بسبب ضعف البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والموارد والمهارات اللازمة، ناهيك عن التكاليف المالية اللازمة لنشر الأدوات الرقمية وتقنيات التعلم الحديثة.

وقد أدرك المدرسون وصناع القرار في قطاع التعليم والتدريب الفني والمهني مدى أهمية وضرورة النهوض بمستوى الأنظمة القائمة في إطار الاستجابة لهذا التحول المهم، وهذا من شأنه

[1] https://www.sesric.org/files/article/693.pdf

أن يحدث فارقا في جودة التعليم والتدريب الفني والمهني ويساهم في مواكبة التطور الذي يشهده العالم. لكن إعداد المدرسين والمدربين والطلاب في مجال التعليم والتدريب الفني والمهني للتأقلم بفعالية مع هذه التغيرات يتطلب بذل جهود جبارة ووضع استراتيجيات رصينة لتحقيق انتقال سلس وفعال.

وعلى هذا الأساس، يجب أن تتمثل أولى الخطوات في سبيل التصدي لهذه التحديات الناشئة في بناء قدرات المدرسين. فالتخطيط لتطوير أنظمة التعليم والتدريب الفني والمهني الناجحة وتنفيذها يتوقف على توفر مدرسين ومدربين مؤهلين وذوي خبرة في هذا المجال ويتمتعون بالكفاءات التربوية والرقمية ذات الصلة. كما أنه من الضروري تزويد مدرسي التعليم والتدريب الفني والمهني بالأدوات اللازمة لتطوير مهاراتهم تماشيا مع احتياجات وآفاق سوق العمل المتغيرة باستمرار. وفي هذا الإطار، فإن مسألة التدريب المستمر للمدرسين ستمكنهم حتما من مواكبة أحدث التطورات التكنولوجية وسبل تطبيقها في تقديمهم للمحتوى والمناهج الدراسية.

قد يواجه مدرسو وطلاب التعليم والتدريب الفني والمهني صعوبات كبيرة على المدى القصير، لكن إدراج الوسائل التكنولوجية قد يساهم في نهاية المطاف في بناء أنظمة قوية وأكثر مرونة للتعليم والتدريب الفني والمهني وتكون قادرة على الاستجابة لمتطلبات المستقبل من المهارات والأوضاع غير المسبوقة، شريطة اتخاذ القرارات الصائبة في الوقت الحاضر.

وفي هذا السياق، ستسلط ورشة العمل حول "التحديات الناشئة في قطاع التعليم والتدريب الفني والمهني واتجاهات تنمية القدرات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" الضوء على تبادل المعارف وأفضل الممارسات وطرح نقاشات بشأن أحدث الاتجاهات في مجال تنمية قدرات مدرسي التعليم والتدريب الفني والمهني في مختلف الدول الأعضاء في المنظمة. ومن شأن تبادل الآراء النهوض بمستوى الوعي بالتطورات القائمة في قطاع التعليم والتدريب الفني والمهني سواء على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو الدولي بهدف دعم الجهود المبذولة للتصدي للتحديات التي تفرضها جائحة كوفيد-19 والتأهب لأي تحديات أخرى قد تنشأ في المستقبل.

الأهداف

تتمثل أبرز أهداف ورشة العمل في:

- مشاركة التجارب وأفضل الممارسات في عدد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بخصوص أحدث الاتجاهات المتعلقة بتعليم وبناء قدرات مدرسي التعليم والتدريب الفني والمهني،
- مناقشة التحديات الناشئة بسبب جائحة كوفيد-19، مع التركيز على ضرورة تنمية المهارات الرقمية واعتماد أنجع النهج لسد الثغرات القائمة على مستوى المهارات،
- تيسير فرص التعاون في مجال تعليم مدرسي التعليم والتدريب الفني والمهني بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

المنهجية

ستجري أطوار ورشة العمل افتراضيا على مدار أربعة أيام، وستعقد الجلسات وفقا لموضوع محدد كل يوم وسيكون ذلك من خلال إلقاء كلمة رئيسية وتليها عروض تقديمية للدول يلقيها ممثلون عن السلطات المعنية بالتعليم والتدريب الفني والمهني أو المؤسسات الوطنية ذات الصلة.

وسترتكز ورشة العمل على تبادل المعرفة وأفضل الممارسات وطرح نقاشات على مائدة مستديرة افتراضية حول المواضيع التالية:

- الاستراتيجيات الحديثة في تعليم المدرسين في مجال التعليم والتدريب الفني والمهني واتجاهات تنمية القدرات،
- أساليب تكييف المناهج وإدراج تكنولوجيا المعلومات في أنظمة التعليم والتدريب الفني والمهني،
- التحديات و الاستجابات المتعلقة بالتعليم والتدريب الفني والمهني القائمة في منطقة منظمة التعاون الإسلامي،
- فرص التعاون بين الجهات الفاعلة في مجال التعليم والتدريب الفني والمهني من أجل بناء نظم مرنة.

المشاركون

تستهدف ورشة العمل ممثلي سلطات التعليم والتدريب الفني والمهني/ صناع القرار والمدرسين العاملين في هذا المجال، بالإضافة إلى ممثلي المؤسسات الوطنية والدولية ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المعنية بأنظمة التعليم والتدريب الفني والمهني ذات الصلة.

الوقت وطريقة التقديم

ستعقد ورشة العمل افتراضيا من خلال منصة لعقد المؤتمرات عن بعد خلال الفترة الممتدة بين 11 و 14 يناير 2021 من الساعة 12:00 حتى الساعة 15:00 حسب توقيت إسطنبول المحلي (غرينيتش +3). ستعقد الجلسات بطريقة تفاعلية.

اللغة

ستجرى ورشة العمل باللغة الإنجليزية، وسيتم توفير خدمة الترجمة الفورية إلى اللغتين العربية والفرنسية.